

## الباب الثاني

شروط وكيفيات التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة  
بين القطاعين العام والخاص والتصديق عليها

## المادة 3

تطبيقا للمادة 2 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه،  
تحدد المواد 4 و 5 و 6 و 7 و 8 من هذا المرسوم شروط وكيفيات  
التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص  
والتصديق عليها.

## المادة 4

تقوم السلطة المختصة المعنية بإنجاز التقييم القبلي قبل الشروع  
في مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يتم تضمين التقييم القبلي في تقرير يعرض تحليلا مقارنا لباقي  
أشكال إنجاز المشروع يبرر اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين  
العام والخاص. يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار إلزاميا العناصر  
التالية :

- سياق المشروع وخصائصه والحاجيات التي يجب الاستجابة لها ؛
- درجة تعقيد المشروع ؛
- التكلفة الإجمالية المتوقعة للمشروع خلال مدة العقد ؛
- الاستدامة المالية للمشروع، لاسيما تأثيراته على القدرة التمويلية  
للسلطة المختصة المعنية، خلال المدة الكاملة للمشروع ؛
- الوسائل التي تتوفر عليها السلطة المختصة المعنية من أجل  
ضمان إنجاز وتتبع المشروع ؛
- تقاسم المخاطر المرتبطة بالمشروع، مع تحديد مختلف المخاطر  
التي ستحملها السلطة المختصة المعنية، الشرك الخاص  
والأغيار وكذا كيفية توزيعها ؛
- مستوى حسن أداء الخدمة المقدمة والأهداف والانعكاسات  
المتوقعة ؛

- تلبية حاجيات المرتفقين ؛

- متطلبات التنمية المستدامة ؛

- التركيبات المالية للمشروع وطرق تمويله.

مرسوم رقم 2.15.45 صادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015)  
بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين  
القطاعين العام والخاص.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، لاسيما الفصلين 90 و 92 منه ؛

وعلى القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين  
العام والخاص الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192  
بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)، لاسيما المواد 2  
و 4 و 5 و 8 و 9 و 11 منه ؛

وباقترح من وزير الاقتصاد والمالية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 من رجب 1436  
(7 ماي 2015)،

رسم ما يلي :

## الباب الأول

## أحكام عامة

## المادة الأولى

تطبيقا للمواد 2 و 4 و 5 و 8 و 9 و 11 من القانون رقم 86.12  
المشار إليه أعلاه، يحدد هذا المرسوم :

- شروط وكيفيات التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة بين  
القطاعين العام والخاص والتصديق عليها؛
- شروط وكيفيات تطبيق طرق إبرام عقود الشراكة بين القطاعين  
العام والخاص وكذا تلك المتعلقة بالتأهيل المسبق للمترشحين ؛
- كيفية تحديد المنحة المنصوص عليها في إطار الحوار التنافسي ؛
- إجراءات التفضيل لفائدة المقابلة الوطنية ونسبة استعمال  
العناصر الداخلة ذات الأصل الوطني للمنتوج؛
- شروط وكيفيات إيداع مشروع الأفكار الابتكارية وشروط اللجوء  
إلى المسطرة التفاوضية وشروط دفع المنحة الجزافية وكذا الأجل  
الأقصى للإجابة على صاحب الفكرة المنصوص عليها في إطار  
العرض التلقائي ؛
- نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

## المادة 2

يقصد في مدلول هذا المرسوم بالسلطة المختصة المعنية الوزير أو  
المدير العام أو المدير للمؤسسة العمومية أو المقابلة العمومية أو من  
ينوب عنه، الذي يتمتع بصلاحيات التصرف باسم الشخص العام كما  
تم تحديده في المادة الأولى من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه.

تضمن الآراء الصادرة عن لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في محضر اجتماع يوجه إلى الوزير المكلف بالمالية.

#### المادة 6

تضم لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأعضاء التالي بيانهم :

- أربعة (4) ممثلين من الوزارة المكلفة بالمالية، ضمنهم الرئيس؛
- ممثل (1) عن الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل واللوجستيك؛
- ممثل (1) عن الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن والماء والبيئة؛
- ممثل (1) عن الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري؛
- ممثل (1) عن الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

يتم تعيين أعضاء لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقرار صادر عن الوزير المكلف بالمالية باقتراح من القطاعات الوزارية المعنية.

يستدعي رئيس لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ممثلاً عن السلطة المختصة المعنية بعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحضور اجتماعات اللجنة، لتقديم تقرير التقييم القبلي وللإدلاء بأي معلومات أو توضيحات أو تدقيقات تكميلية.

كما يمكن لرئيس لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أن يدعو بصفة مؤقتة أو دائمة كل خبير يرى مشاركته مفيدة.

#### المادة 7

تتم دعوة لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمبادرة من رئيسها، شهراً (1) على الأكثر بعد إرسال جدول أعمال الاجتماع والوثائق المرتبطة به إلى أعضائها، بما في ذلك أجل خمسة عشر يوماً (15) على الأقل لتمكين أعضاء اللجنة المذكورة من دراسة الوثائق المتعلقة بجدول الأعمال خلال أجل معقول.

لا يمكن للجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تتداول بكيفية صحيحة إلا بحضور خمسة (5) من أعضائها الدائمين على الأقل بما فيهم الرئيس. إذا لم يتم التوصل إلى النصاب القانوني، يتم تأجيل الاجتماع لمدة ثمانية وأربعين (48) ساعة ويكون التداول صحيحاً كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

يمكن أن يشمل التقييم القبلي أي عنصر آخر ضروري لتبرير اللجوء لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إنجاز المشروع.

يعرض تقرير التقييم القبلي على الوزير المكلف بالمالية من أجل اتخاذ قرار بشأن جدوى إمكانية إنجاز المشروع في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يقوم الوزير المكلف بالمالية بتبليغ قراره إلى السلطة المختصة المعنية.

يتم اتخاذ قرار الوزير المكلف بالمالية في أجل لا يتجاوز شهرين (2) من تاريخ التوصل بالتقييم القبلي. ويمكن تمديد هذه المدة إلى أربعة (4) أشهر إذا ما تبين أن هذا التقييم يكتسي تعقيداً خاصاً، ويجب إبلاغ السلطة المختصة المعنية بذلك.

بناء على قرار المصادقة بالإيجاب الصادر عن الوزير المكلف بالمالية، يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تقرر طرح مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق مسطرة الحوار التنافسي أو طلب العروض أو عند الاقتضاء وفق المسطرة التفاوضية.

#### المادة 5

يتم إحداث لجنة وزارية لدى الوزير المكلف بالمالية تسمى بعده «لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، تتولى تقديم رأي معلل بشأن ما يلي :

1 - تقرير التقييم القبلي المنجز من طرف السلطة المختصة المعنية للتأكد من جدوى إمكانية إنجاز المشروع في شكل عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

2 - كل مقترح أو توصية تتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المعروضة على الوزير المكلف بالمالية للتقييم؛

3 - كل مسألة مرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجهة بمبادرة من اللجنة أو المعروضة عليها للتقييم من طرف الوزير المكلف بالمالية؛

4 - كل مقترح أو توصية متعلقة بتحسين الإطار التنظيمي لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا الدلائل المنهجية والوثائق النموذجية المرتبطة بها؛

5 - كل قرار تمديد إجراءات الإقصاء الصادرة في حق المترشحين المعنيين من المشاركة في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يتم طرحها من طرف الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمقاولات العمومية.

## الباب الثالث

## كيفيات وشروط تطبيق طرق إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتأهيل المسبق للمرشحين

## الفرع الأول

## مقتضيات مشتركة

## المادة 9

تطبيقا للمادة 4 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، تحدد المواد من 10 إلى 33 من هذا المرسوم كيفيات وشروط تطبيق طرق إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا تلك المتعلقة بالتأهيل المسبق للمرشحين.

## المادة 10

بعد توصلها بقرار المصادقة بالإيجاب المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم، تقوم السلطة المختصة المعنية بإنشاء لجنة الإشراف على مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعني. تتولى لجنة الإشراف تتبع سير مراحل مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإخبار، عند الاقتضاء، السلطة المختصة المعنية بأي خلل أو علة تشوب هذه المسطرة.

تتولى السلطة المختصة المعنية رئاسة لجنة الإشراف التي تضم الأعضاء التاليين :

- ثلاثة (3) ممثلين عن السلطة المختصة المعنية المكلفة بالمشروع؛

- ممثلين (2) عن الوزارة المكلفة بالمالية.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تدعو، بصفة مؤقتة أو دائمة، أي مستشار أو خبير ترى في مساهمته فائدة.

يمكن للجنة الإشراف أن تعين لجنة أو لجان فرعية للقيام بمهام محددة في إطار مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

استثناء من أحكام هذه المادة، يمكن للسلطة المختصة المعنية أن لا تقوم بإنشاء لجنة الإشراف على مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار المسطرة التفاوضية.

## المادة 11

يتضمن إعلان الإشهار المتعلق بمساطر إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجوبا البيانات التالية :

تداول لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جلسة مغلقة. وتقرر اللجنة حسب قاعدة أغلبية الأصوات، وعند تعادل الأصوات، يرجح الجانب المنتمي إليه الرئيس.

للرئيس والأعضاء الدائمين بلجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص صوت تداولي.

وللأشخاص الذين يتم استدعاؤهم لإبداء الرأي، طبقا للمادة 6 من هذا المرسوم، صوت استشاري.

توقع محاضر اجتماعات لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من طرف رئيسها وأعضائها الدائمين الحاضرين.

## المادة 8

تتوفر لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على كتابة دائمة يعهد بها إلى المديرية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة للوزارة المكلفة بالمالية.

في هذا الإطار، تتكلف المديرية المعنية بمهام مساعدة لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص ما يلي :

- تلقي تقارير التقييم القبلي ؛

- إعداد خلاصات تقارير التقييم القبلي الموجهة إلى لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

- تنظيم جدولة اجتماعات لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

- تحرير محاضر اجتماعات لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

- الجواب عن أي طلب توضيح يتعلق بمشاريع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجه من طرف لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

- تدبير سجل خاص بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتضمن قائمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعند الاقتضاء عقودها الملحقه الموقعة، تبين توزيعها حسب القطاع وطبيعة الشخص العام المتعاقد، وكذا الآراء التي أصدرتها لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمكن للمديرية المكلفة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص اللجوء إلى خدمات مكاتب الاستشارة والدراسات القانونية والتقنية والمالية لإيجاز دراسات من شأنها توضيح أشغال لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبطلب منها.

ويمكن كذلك تبليغ الإعلان إلى المترشحين المحتملين وأيضا إلى الهيئات المهنية، عند الاقتضاء، بنشره في الجريدة الرسمية الخاصة بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية أو في نشرات متخصصة أو بأية وسيلة إخبارية أخرى لا سيما الكترونيا.

تحدد الأجل المشار إليها في إعلان الإشهار في ثلاثين (30) يوما على الأقل بالنسبة لمساطر الحوار التنافسي وطلب العروض بالانتقاء المسبق لتقديم الترشيحات و في أربعين (40) يوما على الأقل بالنسبة لمسطرة طلب العروض المفتوح لتقديم العروض بحسب ابتداء من تاريخ نشر إعلان الإشهار في ثاني جريدة صدرت.

عندما لا يمكن تقديم العروض إلا بعد زيارة مواقع تنفيذ العقد أو الاطلاع في عين المكان على وثائق تكميلية للملف الاستشارة، يمكن تمديد الأجل تبعا لذلك وفق الكيفيات المنصوص عليها في نظام الدعوة إلى المنافسة.

إذا قررت السلطة المختصة المعنية للجوء إلى الإشهار المسبق في إطار المسطرة التفاوضية، فإن الأجل الأدنى ما بين تاريخ نشر إعلان الإشهار طبقا لمقتضيات هذه المادة والمادة 11 أعلاه والتاريخ الأقصى للتوصل بالترشيحات هو عشرة (10) أيام على الأقل.

#### المادة 13

ا. يتضمن ملف الاستشارة وجوبا الوثائق التالية :

1 - نظام الدعوة إلى المنافسة الذي يحدد كيفيات سير مسطرة الإبرام. ويبين ما يلي :

- شروط تقديم العروض :

- كيفيات إسناد العقد، لا سيما ما يتعلق بمعايير اختيار العروض والترجيحات المرتبطة بها :

- أجل صلاحية العروض :

- الأجل لطلب تقديم المعلومات والتوضيحات المحتملة من طرف المترشحين المتعلقة بإعلان الإشهار أو ملف الاستشارة و/أو الوثائق المرفقة به :

- المستندات المثبتة المنصوص عليها في المادة 16 من هذا المرسوم.

يحدد نظام الدعوة إلى المنافسة أيضا الأجل الذي يمكن فيه للمترشحين أن يقدموا شكاياتهم بخصوص مسطرة الإبرام للسلطة المختصة المعنية.

أ) هوية السلطة المختصة المعنية ومراجعتها :

ب) موضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تفصيل المميزات الرئيسية للأشغال أو البنيات التحتية أو الخدمات التي سيتم إنجازها في إطار العقد المذكور :

ت) مكان تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

ث) طريقة الإبرام المختارة :

ج) مدة العقد أو عند الاقتضاء الإشارة إلى المدة القصوى والمدة الدنيا :

ح) المكان مع تحديد الجهة الإدارية المعنية وتواريخ وأوقات سحب ملف الاستشارة أو نظام الدعوة إلى المنافسة، وعند الاقتضاء، طرق إرسال السلطة المختصة المعنية للملف الاستشارة أو نظام الدعوة إلى المنافسة للمترشحين بطلب منهم :

خ) المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة مع الإشارة إلى أن المترشحين يمكن لهم تقديم أظرفتهم مباشرة عند افتتاح الجلسة :

د) مبلغ الضمان المؤقت إذا كان مطلوباً :

ذ) التاريخ المقرر للاجتماع أو لزيارة الأماكن التي تعزم السلطة المختصة المعنية القيام بها، عند الاقتضاء، لفائدة المترشحين :

ر) عنوان الموقع الإلكتروني المستعمل لنشر إعلان الإشهار.

استثناء، يمكن للسلطة المختصة المعنية، داخل الأجل المخصص للنشر، أن تقوم بإدخال تغييرات على إعلان الإشهار دون تغيير موضوع المهمة. عندما تستوجب هذه التغييرات إعلان تصحيحي، ينشر هذا الأخير طبقا لمقتضيات المادة 12 أدناه.

يحدد نظام الدعوة إلى المنافسة التاريخ الأقصى الذي يمكن داخله القيام بإجراء تغييرات على إعلان الإشهار.

#### المادة 12

ينشر إعلان الإشهار في الموقع الإلكتروني للشخص العام المعني وفي جريدتين على الأقل توزعان على الصعيد الوطني تختارهما السلطة المختصة المعنية، تكون إحداها باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية. ينشر إعلان الإشهار بلغة نشر كل من الجريدتين.

دون الإخلال بمقتضيات المادة 147 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، ينشر أيضا إعلان الإشهار في بوابة الصفقات العمومية.

## المادة 14

يمكن للمترشحين لمساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بمبادرة منهم، أن يتقدموا بصفة فردية أو في إطار تجمعات مشتركة أو متضامنة. كما يمكنهم أيضا أن يتقدموا للمشاركة في تلك المساطر في إطار شركة خاضعة للقانون الخاص، يتم إنشاؤها تحديدا بهدف الاستجابة لإعلان الإشهار.

لا يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تحصر المشاركة في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تطرحها حصريا على التجمعات، غير أنه يتعين عليها أن تشترط تكوين نائل العقد شركة خاضعة للقانون المغربي.

يجب التوقيع على الوثائق المتعلقة بملف الاستشارة وكذا العروض المقدمة من طرف التجمع من قبل إما جميع أعضاء التجمع أو من طرف وكيل أعضاء التجمع خلال مسطرة إبرام العقد.

## المادة 15

لا يجوز قبول في المشاركة في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليها في هذا المرسوم الأشخاص التالي بيانهم:

– الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية أو في حالة تسوية قضائية، ما عدا في حالة ترخيص خاص مسلم من طرف السلطة القضائية المختصة؛

– الأشخاص الموجودون في وضعية غير قانونية اتجاه الإدارة الجبائية بسبب عدم الإدلاء بتصاريجهم وأداء ما بذمتهم من مبالغ مستحقة، أو في حالة عدم الأداء، لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل أنها كافية وذلك طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل بشأن تحصيل الديون العمومية؛

– الأشخاص الموجودون في وضعية غير قانونية اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو مع نظام خاص للاحتياط الاجتماعي؛

– الأشخاص الذين كانوا موضوع قرار بالإقصاء المؤقت أو النهائي تم اتخاذه وفق الشروط المحددة في المادة 24 من هذا المرسوم؛

– الأشخاص الذين يمثلون أكثر من مترشح واحد برسم نفس مسطرة الإبرام.

تسري أحكام هذه المادة على الأشخاص المعنويين الذين تقدموا بترشيحهم بصفة منفردة أو بكونهم أعضاء في تجمع مترشح.

في إطار طلب للعروض بالانتقاء المسبق والحوار التنافسي، يحدد نظام الدعوة إلى المنافسة، بالإضافة إلى العناصر المشار إليها أعلاه، معايير الانتقاء المسبق للترشيحات، آجال إبلاغ المترشحين المقصين من طرف السلطة المختصة المعنية برفض ترشيحاتهم والمترشحين المقبولين بتقديم العروض وكذا المعايير الموضوعية وغير التمييزية لاختيار العروض.

بالإضافة إلى ذلك، في إطار الحوار التنافسي، يرفق نظام الاستشارة بنظام الدعوة إلى المنافسة. يحدد نظام الاستشارة المذكور، على الخصوص، عدد مراحل الحوار والجدول الزمني وكيفية تنظيم جلسات الحوار وطبيعة المواضيع التي من الممكن طرحها خلال الحوار وشروط إقصاء المترشحين على مراحل متتابعة ومعايير اختيار العروض النهائية وترجيحاتها وشروط دفع المنحة.

2 - دفتر التحملات أو البرنامج العملي في حالة مسطرة الحوار التنافسي الذي تحدد فيه السلطة المختصة المعنية بدقة جميع الخصائص العملية و/أو التقنية للمشروع.

3 - مشروع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يحدد حقوق والتزامات كل من الشريك الخاص والسلطة المختصة المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لمسطرة الحوار التنافسي، يحدد مشروع العقد، لا سيما الشروط التي يمكن من خلالها للمترشحين اقتراح تعديلات محتملة على العقد بشرط تعليلها والبنود القابلة للتعديل وتلك غير القابلة للتعديل طيلة إجراء مسطرة الحوار التنافسي.

أ. يقدم ملف الاستشارة مجانا للمترشحين، باستثناء التصميمات والوثائق التقنية التي يتطلب نسخها معدات تقنية خاصة. تحدد أجرة إعطاء هذه التصميمات والوثائق التقنية بقرار صادر عن الوزير المكلف بالمالية.

استثناء يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تقوم بإدخال تعديلات على ملف الاستشارة دون تغيير موضوع المشروع. ويتم إبلاغ هذه التعديلات في وقت واحد لجميع المترشحين الذين قاموا بسحب أو تحميل ملف الاستشارة.

ويجب إدخال هذه التعديلات على ملف الاستشارة الموضوع رهن إشارة باقي المترشحين.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تقوم بتمديد أجل تقديم الترشيحات إذا تبين لها أن تلك التعديلات تتطلب تأجيل التاريخ المحدد لتقديم الترشيحات.

## المادة 16

1. يتعين على كل مترشح أن يقدم لدعم ترشيحه المستندات التالية :

1 - تصريحاً بالشرف يحدد البيانات التالية :

(أ) الاسم العائلي و الشخصي للمترشح وصفته و محل سكنه، و كذا أرقام الهاتف و الفاكس و العنوان الإلكتروني، و إذا كان يتصرف باسم شركة، اسمها و عنوانها التجاري و شكلها القانوني و رأسمالها و عنوان مقرها الاجتماعي، و كذا الصفة التي يتصرف بها المترشح و الصلاحيات المخولة إليه :

(ب) رقم القيد في السجل التجاري و رقم الضريبة المهنية و رقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي هيئة أخرى للاحتياط الاجتماعي بالنسبة للمترشحين المقيمين بالمغرب و بيان الهوية البنكية :

(ت) التزام المترشح بتغطية الأخطار الناجمة عن نشاطه المهني بوثيقة تأمين ضمن الحدود و الشروط المحددة في دفاتر التحملات :

(ث) إسهاد المترشح بأنه في وضعية قانونية اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو مع نظام خاص للاحتياط الاجتماعي :

(ج) إسهاد المترشح بأنه في وضعية قانونية اتجاه الإدارة الجبائية ؛ (ح) الإسهاد بأنه لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية، و إذا كان في حالة تسوية قضائية بأنه مرخص له من طرف السلطة القضائية المختصة بمتابعة مزاوله نشاطه :

(خ) الالتزام بعدم القيام بنفسه أو بواسطة شخص بالوكالة عنه باللجوء إلى أفعال الغش أو رشوة الأشخاص الذين يتدخلون بأية صفة كانت في مختلف مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص و تدبيرها و تنفيذها ؛

(د) الالتزام بالألا يقوم بنفسه أو بواسطة شخص بالوكالة عنه بتقديم وعود أو هبات أو هدايا بهدف التأثير على مختلف مساطر إبرام العقد و تنفيذه ؛

(ذ) الإسهاد بأنه لا يوجد في حالة تضارب المصالح ؛

(ر) الإسهاد بصحة المعلومات الواردة في التصريح بالشرف و في الوثائق التي أدلى بها في ملف ترشيحه تحت طائلة تطبيق الإجراءات المقررة في المادة 24 من هذا المرسوم.

2 - نسخة مشهود بمطابقتها للأصل لاتفاقية تأسيس التجمع بالنسبة للعروض المقدمة من طرف تجمع.

3. يوجه المترشحون أيضا للسلطة المختصة المعنية ملفا تقنيا يتضمن ما يلي :

1 - معلومات تخص الكفاءات الاقتصادية و المالية لا سيما :

(أ) التصريح فيما يخص رقم المعاملات و/أو الناتج الصافي المتعلق بالخدمات ذات علاقة بعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

(ب) البيانات الحسابية أو مستخرج عنها ؛

(ت) تصريح ملائم من البنوك أو ما يثبت التأمين عن المخاطر المهنية.

2 - معلومات تخص الوسائل البشرية و التقنية لا سيما :

(أ) مذكرة تبين الوسائل البشرية و التقنية للمترشح و تبين إلزاميا مكان و تاريخ و طبيعة و أهمية الأعمال التي شارك المترشح في تنفيذها و نوعية هذه المشاركة ؛

(ب) تصريح يبين الوسائل و الآلات و التجهيزات التقنية التي يتوفر عليها المترشح لتنفيذ عقود مماثلة ؛

(ت) شواهد الاعتماد أو الشواهد المهنية في حال ما إذا كان النشاط الذي يمارسه المترشح منظما ؛

(ث) الشهادات أو نسخ مشهود بمطابقتها للأصل يسلمها أصحاب المشاريع العموميون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المترشح تحت إشرافهم المهام المذكورة. و تحدد كل شهادة على الخصوص طبيعة الأعمال و قيمتها و سنة إنجازها و كذا اسم الموقع و صفته و تقييمه ؛

(ج) مذكرة تحدد الموارد البشرية التي سيتم تسخيرها لتنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تطلب، لدعم الترشيحات، أي وثيقة تراها ضرورية من شأنها إثبات كفاءات و مؤهلات المترشح القانونية و التقنية و المالية شريطة أن تكون لهذه الوثائق صلة بموضوع العقد.

## المادة 17

بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية و النوعية التي يتم اعتمادها لتقييم العروض لا سيما القدرة على إنجاز أهداف حسن الأداء و القيمة الإجمالية للعرض و المتطلبات المشار إليها في المادة 8 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تعتمد معايير أخرى خاصة بالقبول و/أو الإسناد في إطار مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، بشرط أن تكون

(ث) شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المترشح يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه الهيئة حيث أنه صرح بالأجور بشكل قانوني أو قرار للوزير المكلف بالتشغيل أو نسخة لها مطابقة للأصل طبقا للمقتضيات المقررة بهذا الشأن في الظهير الشريف رقم 1.72.184 الصادر في 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليو 1972) بمثابة نظام الضمان الاجتماعي، مرفوقة بشهادة لهيئة الاحتياط الاجتماعي التي ينخرط فيها المترشح تثبت أنه يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه الهيئة :

(ج) شهادة القيد في السجل التجاري بالنسبة للأشخاص الملزمين بالقيد في السجل التجاري طبقا للتشريع الجاري به العمل :

(ح) المستندات المثبتة لجنسية المقاول ومسيرتها بالنسبة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة لحاجات الدفاع الوطني أو الأمن العام، إذا كانت إلزامية من طرف السلطة المختصة المعنية المسؤولة عن المشروع :

(خ) ما يعادل الشهادات المشار إليها في البنود (ب) و (ت) و (ث) أعلاه المسلمة للمترشحين غير المقيمين بالمغرب من طرف الإدارات أو الهيئات المختصة ببلدهم الأصلي أو بلد المنشأ.

يعتمد تاريخ إصدار المستندات المقررة في البندين (ب) و (ت) أعلاه أساسا لتقييم صلاحيتها.

عندما لا يتم تسليم مثل هذه الوثائق من طرف الإدارات أو الهيئات المختصة بالبلد الأصلي أو بلد المنشأ، يمكن تعويض الشواهد المذكورة بشهادة مسلمة من طرف سلطة قضائية أو إدارية بالبلد الأصلي أو ببلد المنشأ تثبت عدم إمكانية إصدار هذه الوثائق.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تطلب من المترشح الفائز، قبل التوقيع على عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الاثباتات الضرورية من أجل تأكيد التزاماته لا سيما المالية وأي وثيقة ضرورية أخرى. وفي هذا الإطار، يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تطلب من المترشح تقديم عرض ثابت من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة التي تساهم في تمويل المشروع المعني، طبقا للتشريع الجاري به العمل.

تطبق المقتضيات الواردة في هذه المادة على الأشخاص المعنويين الذين يترشحون بصفة فردية وكذا على الأشخاص المعنويين الذين ينتمون إلى تجمع مترشح.

إذا لم يدل المترشح الذي تم قبول عرضه بالشواهد والمستندات المنصوص عليها في هذه المادة داخل أجل معقول تحدده السلطة المختصة المعنية، يتم إقصاء عرضه.

موضوعية وغير تمييزية ولها علاقة بموضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومحددة مسبقا في نظام الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم.

يتم ترجيح كل معيار من هذه المعايير مسبقا في نظام الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم. ويتم إخبار كل المترشحين بهذا الترجيح، في نفس الوقت ووفقا لنفس الشروط.

باستثناء الحوار التنافسي الذي يمكن في نهايته أن يتضمن نظام الاستشارة النهائي تغيير المعايير وطريقة ترجيحها، فإنه بالنسبة لباقى مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يجوز تغيير المعايير والترجيحات المرتبطة بها خلال إجراء مسطرة الإبرام.

#### المادة 18

تقوم السلطة المختصة المعنية بترتيب العروض طبقا للمعايير المنصوص عليها في المادة 17 من هذا المرسوم.

تسند السلطة المختصة المعنية العقد للمترشح الذي قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية طبقا لمعايير الاختيار المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم وتقوم بالتوقيع عليه مع المترشح الفائز بعد إخبار المترشحين المبعدين بإقصاء عروضهم، طبقا لمقتضيات المادة 20 من هذا المرسوم.

#### المادة 19

يتعين على المترشح صاحب العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية طبقا للمعايير الواردة في المادة 17 من هذا المرسوم، داخل أجل تحدده السلطة المختصة المعنية، أن يدي بالمستندات المثبتة التالية :

(أ) نسخة من الأنظمة الأساسية للشركة و/أو محضر الجهاز المؤهل والذي بموجبه يتم إعطاؤه الصلاحية حسب الشكل القانوني للشركة :

(ب) الوثيقة التي يفوض بموجبها شخص مؤهل للتصرف باسم الشركة سلطته إلى شخص آخر عند الاقتضاء :

(ت) شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل فرض الضريبة تثبت بأن المترشح يوجد في وضعية جبائية قانونية، على اعتبار أنه قد قام بالتصريح الجبائي السليم وأداء ما بذمته، أو عند عدم الأداء بأنه قد قدم الضمانات الكافية بالنسبة للمحاسب العام المكلف بالتحصيل طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل فيما يخص تحصيل الديون العمومية. يجب أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي تم بمقتضاه فرض الضريبة على المترشح :

يتم إبلاغ التصريح بعدم جدوى المسطرة في الحالات المحددة في البندين (ب) و (ت) أعلاه للمترشحين كتابة أو بأي وسيلة إخبارية يمكن التحقق من تاريخ إصدارها.

#### المادة 22

يجوز للسلطة المختصة المعنية في أي وقت، دون أن تتحمل أية مسؤولية اتجاه المترشحين، إلغاء مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقرار معلل وموقع منها إذا تبين ما يلي :

- أن المعطيات الاقتصادية أو التقنية للمشروع موضوع الدعوة إلى المنافسة قد تغيرت بصفة جوهرية ؛
- أن ظروف استثنائية قد حالت دون ضمان التنفيذ العادي للمشروع ؛
- أن العروض المقدمة تتجاوز اعتمادات الميزانية المرصودة للمشروع ؛
- استحالة تصحيح خلل إجرائي تم الكشف عنه.

يتعين على السلطة المختصة المعنية إبلاغ قرار إلغاء المسطرة للأسباب المذكورة أعلاه، إلى المترشحين كتابة أو بأي وسيلة إخبارية يمكن التحقق من تاريخ إصدارها.

#### المادة 23

دون الإخلال بالمقتضيات التشريعية الجاري بها العمل المتعلقة بالسر المهني، تلتزم السلطة المختصة المعنية بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالعناصر التي تبلغ إلى علمها طيلة مدة إجراء المساطر المقررة في هذا المرسوم.

وتسري نفس الالتزامات على كل شخص أو موظف أو خبير أو تقني، يتم استدعائه للمشاركة في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاسيما أعضاء لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل شخص يشارك في جلساتها.

بعد تلقي الترشيحات و/أو العروض بالنسبة لكل المساطر المقررة في هذا المرسوم، لا يجوز تبليغ أية معلومة تخص دراستها أو التوضيحات المطلوبة بشأنها أو تقييمها أو التوصيات المتعلقة بها سواء للمترشحين أو لأي شخص آخر لا تتوفر فيه شروط المشاركة في مسطرة إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص طالما لم يتم إسناد العقد.

وفي هذه الحالة، إن السلطة المختصة المعنية تطلب من المترشح الذي تم ترتيب عرضه في المرتبة الثانية الإدلاء بالإثباتات والشواهد الضرورية لتأكيد التزاماته داخل أجل معقول تحدده، وذلك قبل التوقيع معه على عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تقوم، عند الضرورة، بإعادة نفس العملية كلما كانت هناك عروض لم يتم إقصاؤها لعدم قانونيتها أو لكونها غير مقبولة، وذلك في حدود الرتبة الثالثة.

#### المادة 20

1- بعد اختيار نائل عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 17 من هذا المرسوم، تخبر السلطة المختصة المعنية، بأي وسيلة إخبارية يمكن من خلالها التحقق من تاريخ إصدارها، المترشحين المقصين بإبعاد عروضهم داخل أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ إسناد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقبل التوقيع على العقد.

2- تخبر السلطة المختصة المعنية، في حالة طلب العروض بالانتقاء المسبق والحوار التنافسي، بأي وسيلة إخبارية يمكن من خلالها التحقق من تاريخ إصدارها، المترشحين الذين لم يتم قبولهم بعد مرحلة الاختيار المسبق وتقوم بدعوة المترشحين المقبولين بتقديم عروضهم. ويتم تحديد آجال إبلاغ المترشحين المقصين والمقبولين في نظام الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم.

3- يمكن لأي مترشح أن يطلب من السلطة المختصة المعنية تقديم توضيحات أو معلومات تتعلق بإعلان الإشهار أو بملف الاستشارة. ويحدد أجل تقديم هذه الطلبات في نظام الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم. ويجب إبلاغ كل توضيح أو معلومة تقدمها السلطة المختصة المعنية، في نفس الآجال ووفق نفس الشروط، لباقي المترشحين.

#### المادة 21

يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تصرح بعدم جدوى المسطرة، دون أن تتحمل أية مسؤولية اتجاه المترشحين، بقرار معلل وموقع منها، في الحالات التالية :

- (أ) إذا لم يتم تقديم أو إيداع أي عرض ؛
- (ب) إذا لم يتم قبول أي عرض استنادا للمقتضيات وللمعايير المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة ؛
- (ت) إذا لم يتم قبول أي مترشح بعد دراسة الترشيحات والعروض.



## المادة 24

في حالة إدلاء مترشح بتصريح بالشرف غير صحيح أو مستندات مزورة أو إذا تبين القيام بعمليات غش أو رشوة أو انتهاكات متكررة للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وبصرف النظر عند الاقتضاء عن المتابعات الجنائية، يتم اتخاذ العقوبات التالية أو إحداها فقط في حقه:

(أ) الإقصاء المؤقت أو النهائي للمترشح من جميع مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يتم طرحها من طرف السلطة المختصة المعنية، بمقرر للوزير المعني فيما يخص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف الدولة أو الوزير الذي يمارس سلطة الوصاية بالنسبة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف المؤسسات العمومية التابعة للدولة أو السلطة المختصة بالنسبة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من طرف المقاولات العمومية.

(ب) يمكن تمديد مفعول هذا الإقصاء إلى جميع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تبرمها الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمقاولات العمومية، بموجب مقرر لرئيس الحكومة باقتراح من الوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأي لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم.

في الحالتين المبينتين في البندين (أ) و (ب) من هذه المادة، يدعى سلفا المترشح الذي تبلغ إليه المؤاخذات للإدلاء بملاحظاته داخل أجل تحدده السلطة المختصة المعنية. ويجب أن لا يقل هذا الأجل عن خمسة عشر (15) يوما.

يجب أن تكون المقررات المنصوص عليها في البندين (أ) و (ب) من هذه المادة معللة ويتم تبليغها إلى المترشح المعني.

يتم نشر مقرر رئيس الحكومة المنصوص عليه في البند (ب) أعلاه في بوابة الصفقات العمومية.

## الفرع الثاني

## مقتضيات خاصة بكل مسطرة إبرام

## المادة 25

تعد السلطة المختصة المعنية في إطار الحوار التنافسي برنامجا عمليا مفصلا من حيث الحاجيات المراد تلبيتها والأهداف المزمع تحقيقها.

## المادة 26

يتم إرسال الترشيحات في إطار الحوار التنافسي داخل الأجل المحدد في المادة 12 من هذا المرسوم، بأية وسيلة تحدد بدقة تاريخ وساعة تلقيها مع ضمان السرية. ويمكن للمترشحين أن يقوموا بإيداع ترشيحاتهم وفقا لما تنص عليه المادة 12 من هذا المرسوم.

تحدد السلطة المختصة المعنية المترشحين الذين تستوفي ترشيحاتهم الشروط المحددة في المادة 16 من هذا المرسوم. وتدرس فقط الترشيحات التي تستوفي هذه الشروط من طرف السلطة المختصة المعنية.

تحدد السلطة المختصة المعنية، على أساس المعايير المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة، قائمة المترشحين المقبولين بعد الانتقاء المسبق، و تدعوهم لتقديم عروضهم الأولية في أجل يتم تحديده في نظام الاستشارة الأولي، والذي يجب أن لا يقل عن ثلاثين (30) يوما.

ترسل السلطة المختصة المعنية في وقت واحد لجميع المترشحين المقبولين للمشاركة في الحوار التنافسي ملف الاستشارة الأولي الذي يتوافق محتواه مع ما هو منصوص عليه في المادة 13 من هذا المرسوم.

يتضمن ملف الاستشارة الأولي وثيقة توضح توزيع المخاطر. يمكن لهذه الوثيقة أن تأخذ شكل دراسة تحليل للمخاطر وأهم مقتضيات مشروع العقد. وتمنح السلطة المختصة المعنية للمترشحين إمكانية اقتراح تعديلات على هذه الوثيقة.

يتضمن ملف الاستشارة الأولي أيضا إشارة واضحة للوثائق القانونية والتقنية والمالية التي يجب على المترشحين أن يقدموها لدعم مقترحاتهم، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 16 من هذا المرسوم.

يتم تعديل ملف الاستشارة الأولي في كل مرحلة جديدة من الحوار التنافسي، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 27 من هذا المرسوم.

## المادة 27

ينظم الحوار التنافسي على مراحل متتابعة، يقوم المترشحون خلالها بتقديم مقترحاتهم التي تهدف إلى تحديد الوسائل القانونية والتقنية و/أو المالية الأجدر على تلبية حاجيات السلطة المختصة المعنية كما تم التعبير عنها في البرنامج العملي.

تدعو السلطة المختصة المعنية المترشحين، عند الانتهاء من دراسة مقترحاتهم الأولية، إلى جلسات للحوار بهدف مناقشتها.

ترسل السلطة المختصة المعنية ملف الاستشارة النهائي للمرشحين الذي يتضمن التعديلات الضرورية على أساس الحل أو الحلول المقترحة من طرف المرشحين المقبولين لتقديم العرض النهائي. يقوم المرشحون المقبولون بتقديم عروضهم النهائية داخل أجل تحدده السلطة المختصة المعنية والذي يجب أن لا يقل عن عشرين (20) يوما. يبين نظام الاستشارة النهائي هذا الأجل.

## المادة 30

تشرع السلطة المختصة المعنية في التفاوض مع المرشحين على وضع الصيغة النهائية للعقد بعد تلقها العروض النهائية.

ولهذه الغاية، يمكن للسلطة المختصة المعنية طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة 5 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، أن تطلب من المرشحين توضيح أو تميم أو تحسين عروضهم، وكذا تأكيد بعض التزاماتهم، وعلى وجه الخصوص الالتزامات المالية. إلا أنه لا يجوز أن تؤدي هذه الطلبات إلى تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخاصيات الأساسية للعقد التي من شأن تغييرها المس بالمنافسة أو أن يكون لها أثرا تمييزيا لاسيما فيما يتعلق بموضوع العقد أو طبيعته أو تكلفته الإجمالية أو مدته.

ويمكن للسلطة المختصة المعنية خلال مرحلة وضع الصيغة النهائية للعقد، أن تطلب من المرشحين تسليمها عروض من مؤسسات الائتمان أو الهيئات المماثلة حسب القوانين الجاري بها العمل المتعلقة بمؤسسات الائتمان التي تساهم في تمويل المشاريع.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تقرر في أي وقت أن لا تتابع وضع الصيغة النهائية للعقد إلا مع المرشح الذي ترى في هذه المرحلة أنه تقدم بالعرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية كما هو منصوص عليه في المادة 17 من هذا المرسوم.

إذا لم تتوصل السلطة المختصة المعنية إلى اتفاق مع المرشح الذي قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية، أو عندما لا يقدم هذا المرشح خلال الأجل المحدد، مجموع الوثائق المنصوص عليها في المادة 19 من هذا المرسوم، تقصي السلطة المعنية المختصة المرشح المعني وتشرع في وضع الصيغة النهائية للعقد مع المرشح المرتب في الصف الثاني.

يتعين على السلطة المختصة المعنية أن تحدد مسبقا المواضيع التي يشتملها الحوار. يمكن تكميل هذه الجلسات بجلسات موضوعاتية لدراسة جانب أو جوانب من اقتراح كل مترشح.

إذا ارتأت السلطة المختصة المعنية أن الحلول التي اقترحتها المرشحون لا تستجيب للحاجيات التي عبرت عنها بناء على معايير الاختيار المحددة في نظام الاستشارة الأولي، تقصي المرشحين المعنيين وتتابع المسطرة مع باقي المرشحين المقبولين. إلا أنه يتعين عليها الإبقاء على عدد كافي من المرشحين لإجراء منافسة حقيقية، دون أن يقل هذا العدد عن ثلاثة مترشحين.

ترسل السلطة المختصة المعنية نظام الاستشارة المعدل للمرشحين المقبولين للمشاركة في المرحلة الموالية من الحوار. يبين نظام الاستشارة المعدل الجوانب القانونية والتقنية و/أو المالية التي تريد من خلالها السلطة المختصة المعنية من المرشحين أن يوضحوها في مقترحاتهم. كما يشير أيضا إلى التاريخ الذي يجب فيه على المرشحين تقديم مقترحاتهم الثانية تحت طائلة عدم القبول. يجوز للسلطة المختصة المعنية تنظيم عدة مراحل للحوار طبقا لمقتضيات هذه المادة عندما يبدو لها ذلك ضروريا.

## المادة 28

يتم الاستماع لكل مترشح خلال الحوار التنافسي مع احترام شروط المساواة. ولهذه الغاية لا يجوز للسلطة المختصة المعنية ما يلي:

- أن تقدم لبعض المرشحين معلومات من شأنها أن تفضلهم عن باقي المرشحين؛

- أن تفصح عن الحلول المقترحة أو المعلومات السرية المقدمة من طرف أحد المرشحين في إطار المناقشات لباقي المرشحين دون الموافقة المسبقة من المترشح المعني؛

- أن تعلن عن الأسئلة وطلبات التوضيح الموضوعية من طرف أحد المرشحين والأجوبة المقدمة من طرفها إذا كان من شأنها الكشف عن خصائص اقتراح المترشح المعني.

## المادة 29

تقوم السلطة المختصة المعنية بإنهاء الحوار إذا تبين لها أنها تتوفر على المعلومات الكافية حول الحلول لتلبية حاجياتها، كما تم تحديدها في البرنامج العملي.

تدعو السلطة المختصة المعنية المرشحين الذين شاركوا في المرحلة الأخيرة من الحوار إلى تقديم العروض النهائية على أساس الحل أو الحلول المتفق عليها خلال الحوار.

تسند السلطة المختصة المعنية العقد للمترشح الذي قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية كما تم التنصيص عليه في المادة 17 من هذا المرسوم، على أساس المعايير المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة.

#### المادة 32

في إطار مسطرة طلب العروض بالانتقاء المسبق، تقوم السلطة المختصة المعنية ابتداء من نشر إعلان الإشهار بتسليم نظام الدعوة إلى المنافسة للمترشحين الذين يطلبون ذلك.

يرسل المترشحون ترشيحاتهم بأية وسيلة تحدد بدقة تاريخ وساعة تلقيها مع ضمان السرية في أجل مطابق للأجل المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم. يمكن للمترشحين أن يقوموا بإيداع ترشيحاتهم وفقا لما تنص عليه المادة 12 من هذا المرسوم.

يجب على السلطة المختصة المعنية بعد التوصل بالترشيحات أن تضمن سريتها.

تحدد السلطة المختصة المعنية المترشحين الذين تستوفي ترشيحاتهم الشروط المحددة في المادة 16 من هذا المرسوم. وتدرس فقط ترشيحات المترشحين الذين يستوفون لهذه الشروط من طرف السلطة المختصة المعنية.

تحدد السلطة المختصة المعنية على أساس المعايير المشار إليها في نظام الدعوة إلى المنافسة، لائحة المترشحين المقبولين بعد الانتقاء المسبق.

تقوم السلطة المختصة المعنية بإرسال ملف الاستشارة في وقت واحد إلى جميع المترشحين المقبولين للمشاركة في الانتقاء، ويجب أن يتطابق مضمونه مع المادة 13 من هذا المرسوم.

تدعو السلطة المختصة المعنية المترشحين المقبولين لتقديم عروضهم في أجل يجب أن لا يقل عن عشرين (20) يوما، وذلك ابتداء من تاريخ إرسال ملف الاستشارة، ويتم تحديد هذا الأجل في نظام الدعوة إلى المنافسة.

عندما لا يمكن تقديم العروض إلا بعد زيارة مواقع تنفيذ العقد أو الاطلاع في عين المكان على الوثائق التكميلية لنظام الدعوة إلى المنافسة، يمكن تمديد الأجل تبعا لذلك، وفقا للكيفيات المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة.

يجب على السلطة المختصة المعنية بعد التوصل بالعروض أن تضمن سريتها.

حيدا عن مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 19 من هذا المرسوم يجوز للسلطة المختصة المعنية، عند الضرورة، أن تقوم بنفس العملية مع باقي المترشحين المرتبين في الرتبة الثالثة والرابعة إذا لم يتم إقصاء عروضهم لعدم قانونيتها أو لكونها غير مقبولة.

#### المادة 31

في إطار مسطرة طلب العروض المفتوح، تقوم السلطة المختصة المعنية، ابتداء من نشر إعلان الإشهار المنصوص عليه في المادة 11 من هذا المرسوم، بتسليم ملف الاستشارة للمترشحين الذين يطلبون ذلك. ويتكون هذا الملف من الوثائق المنصوص عليها في المادة 13 من هذا المرسوم.

يرسل المترشحون عروضهم بأية وسيلة تحدد بدقة تاريخ وساعة تلقيها مع ضمان السرية في أجل مطابق للأجل المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم. ويمكن للمترشحين أن يقوموا بإيداع عروضهم وفقا لما تنص عليه المادة 12 من هذا المرسوم.

عندما لا يمكن تقديم العروض إلا بعد زيارة مواقع تنفيذ العقد أو الاطلاع في عين المكان على الوثائق التكميلية لنظام الدعوة إلى المنافسة، يجوز تمديد الأجل تبعا لذلك، وفق الكيفيات المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة.

يجب على السلطة المختصة المعنية بعد التوصل بالعروض أن تضمن سريتها.

تحدد السلطة المختصة المعنية ما إذا كان المترشحون الذين تقدموا بعرض يستوفون الشروط المحددة في المادة 16 من هذا المرسوم. وتدرس فقط عروض المترشحين الذين يستوفون هذه الشروط من طرف السلطة المختصة المعنية.

يمكن للسلطة المختصة المعنية، حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، أن تطلب من المترشحين توضيح أو تميم أو تحسين عروضهم، وكذا تأكيد بعض التزاماتهم، وعلى وجه الخصوص الالتزامات المالية المرتبطة بها. إلا أنه لا يجوز أن تؤدي هذه الطلبات إلى تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخاصيات الأساسية للعقد التي من شأن تغييرها المس بالمنافسة أو أن يكون لها أثر تمييزي، لاسيما فيما يتعلق بموضوع العقد أو طبيعته أو تكلفته الإجمالية أو مدته. لا يجوز أن تؤدي طلبات السلطة المختصة المعنية إلى مفاوضات مع المترشحين.

المشروع وخصائصه التقنية والمالية.

لا يجب أن يفوق عدد المترشحين الممنوحين ثلاثة (3) مترشحين، طبقا لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه.

### الباب الخامس

## إجراءات التفضيل لفائدة المقاول الوطنية ونسبة استعمال العناصر الداخلة ذات الأصل الوطني

### المادة 35

تطبقا للمادة 8 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، تحدد هذه المادة إجراءات التفضيل لفائدة المقاول الوطنية ونسبة استعمال العناصر الداخلة ذات الأصل الوطني.

يمكن للسلطة المختصة المعنية، من أجل مقارنة العروض الوطنية والأجنبية وتقييمها، أن تحدد في نظام الدعوة إلى المنافسة حسب طبيعة المشروع المعني ووجود مقاولات وطنية نسبة مئوية لا تتجاوز خمسة عشر بالمائة (15%) تطبق كزيادة على القيمة الإجمالية للعروض المقدمة من طرف المقاولات الأجنبية.

ويمكن للسلطة المختصة المعنية أيضا من أجل مقارنة العروض وتقييمها، أن تحدد في نظام الدعوة إلى المنافسة في حالة تساوي عروض المقاولات الوطنية والأجنبية أو في حالة وجود مقاولات أجنبية فقط، الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية :

– جزء الأعمال التي يعتزم نائل عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن يخصصها للتعاقد من الباطن لفائدة المقاولات الوطنية؛

– نسبة استعمال العناصر الداخلة ذات الأصل الوطني المتعلقة بمستوى استخدام الأملاك والمنتجات والخدمات لدى المقاولات الوطنية والموارد البشرية والتقنية والتكنولوجية من أصل مغربي، وكذا نسبة نقل التكنولوجيا والمعرفة أو فرص الشغل المحدثة لفائدة المواطنين المغاربة لتنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمكن للسلطة المختصة المعنية حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 6 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، أن تطلب من المترشحين توضيح أو تميم أو تحسين عروضهم، وكذا تأكيد بعض التزاماتهم، وعلى وجه الخصوص الالتزامات المالية المرتبطة بها. إلا أنه لا يجوز أن تؤدي هذه الطلبات إلى تغيير العناصر الأساسية للعرض أو الخاصيات الأساسية للعقد التي من شأن تغييرها المس بالمنافسة أو أن يكون لها أثر تمييزي، لا سيما فيما يتعلق بموضوع العقد أو طبيعته أو تكلفته الإجمالية أو مدته. ولا يجوز أن تؤدي طلبات السلطة المختصة المعنية إلى مفاوضات مع المترشحين.

تسند السلطة المختصة المعنية العقد للمترشح الذي قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية كما تم التنصيص عليه في المادة 17 من هذا المرسوم، على أساس المعايير المحددة في نظام الدعوة إلى المنافسة.

### المادة 33

إذا قررت السلطة المختصة المعنية، في إطار المسطرة التفاوضية، أن تقوم بالإشهار المسبق، يحدد الأجل الأدنى ما بين تاريخ نشر إعلان الإشهار والتاريخ الأقصى للتوصل بالترشيحات طبقا للأجل المنصوص عليه في المادة 12 من هذا المرسوم.

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تلجأ للمسطرة التفاوضية بدون إشهار مسبق و نظام الدعوة للمنافسة طبقا للشروط المحددة في المادة 40 من هذا المرسوم.

تحدد السلطة المختصة المعنية كيفية إجراءات المسطرة التفاوضية في نظام الدعوة إلى المنافسة.

يجب على كل مترشح للمسطرة التفاوضية أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 16 من هذا المرسوم.

### الباب الرابع

## كيفية تحديد المنحة في إطار الحوار التنافسي

### المادة 34

تطبقا للمادة 5 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، يجوز للسلطة المختصة المعنية تقديم منحة للمترشحين الذين قدموا عرضا نهائيا اعتبر مقبولا من طرفها ولم يتم اختيارهم لإسناد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إليهم.

ولهذه الغاية، ينص نظام الاستشارة النهائي بناء على مقرر مشترك يتم اتخاذه من طرف السلطة المختصة المعنية والوزير المكلف بالمالية عن مبلغ المنحة. ويمكن تحديد هذا المبلغ حسب رتبة المترشح تطبيقا لمعايير الاختيار. ويمكن أيضا أن تحدد مبلغ المنحة اعتبارا، بصفة معقنة، للنفقات التي يبررها بكيفية قانونية المترشح وكذا لطبيعة

## الباب السادس

## شروط وكيفيات العرض التلقائي

المادة 36

تطبيقا للمادة 9 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، تحدد المواد من 37 إلى 41 من هذا المرسوم شروط وكيفيات إيداع مشروع الأفكار الابتكارية وشروط اللجوء للمسطرة التفاوضية وشروط دفع المنحة الجزافية وكذا الأجل الأقصى للإجابة على صاحب الفكرة.

المادة 37

يمكن لكل صاحب فكرة أن يقدم للسلطة المختصة المعنية عرضا تلقائيا، ويجب أن يرفق هذا الأخير بملف ينجزه صاحب الفكرة يتضمن المعلومات التالية:

- وصف الخاصيات الأساسية للمشروع المقترح؛

- تحديد الحاجيات التي يستجيب لها المشروع وتقدير الطلب المحتمل؛

- المدة المتوقعة للمشروع، سواء في مرحلة إنجازه أو في مرحلة استغلاله؛

- تحليل مدى القبولية القانونية للمشروع؛

- التحليل المالي للمشروع، يبين تقدير كلفة الاستثمار والكلفة المقدرة خلال المدة الكاملة للمشروع؛

- تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للمشروع؛

- دراسة تحليل المخاطر المرتبطة بالمشروع؛

- أي عنصر يمكن السلطة المختصة المعنية من تقييم الصبغة الابتكارية للمشروع.

يجب أن لا يتعلق موضوع العرض التلقائي بمشروع قد سبق تقديمه أو قيد الدراسة أو الإعداد أو التنفيذ أو تم تنفيذه داخل التراب الوطني.

يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تطلب من صاحب الفكرة أية دراسة أو معلومات تكميلية فيما يتعلق بعرضه. ويتم إنجاز هذه الدراسات أو المعلومات التكميلية من طرف صاحب الفكرة على نفقته.

المادة 38

1 - تتوفر السلطة المختصة المعنية التي تتوصل بملف العرض التلقائي، المنصوص عليه في المادة 37 من هذا المرسوم، على أجل ثلاثة (3) أشهر لتقييم العرض التلقائي والرد على صاحب الفكرة.

2 - إذا تبين للسلطة المختصة المعنية بعد دراسة ملف العرض التلقائي، أن الفكرة المقترحة ليست ابتكارية، أو أن الملف يتضمن إسقاطات لا ترى فائدة من أن تطلب من صاحب الفكرة تداركها يجوز لها عدم متابعة هذا العرض، ولا تتحمل من جراء ذلك أية مسؤولية تجاه صاحب الفكرة.

في حال وجود تعقيد معين في العرض التلقائي، تخبر السلطة المختصة المعنية صاحب الفكرة بشأنه وتستفيد بالتالي من أجل إضافي محدد في ثلاثة (3) أشهر لدراسة العرض التلقائي.

لا تتضمن الآجال المذكورة أعلاه الآجال الضرورية لصاحب الفكرة لاستكمال عرضه التلقائي بطلب من السلطة المختصة المعنية.

3 - تقوم السلطة المختصة المعنية التي تتلقى العرض التلقائي بإخبار الوزير المكلف بالمالية بشأن المشروع الذي عرضه صاحب الفكرة والجواب الذي خصصه له.

يتم إشعار صاحب الفكرة بأي قرار تتخذه السلطة المختصة المعنية خلال الآجال المحددة في هذه المادة.

المادة 39

في حال ما إذا كان العرض التلقائي يستجيب لحاجة السلطة المختصة المعنية وقررت من جراء ذلك قبول ذلك العرض التلقائي، تقوم بإنجاز التقييم القبلي للعرض المقترح، طبقا للشروط المحددة في الباب الثاني من هذا المرسوم.

إذا تبين من خلال التقييم القبلي أن المشروع يمكن إنجازه في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويكتسي صبغة ابتكارية، يمكن للسلطة المختصة المعنية، بعد قرار الوزير المكلف بالمالية بالموافقة طبقا للشروط الواردة في المادة 4 من هذا المرسوم، أن تطرح مسطرة الإبرام طبقا لمقتضيات هذا المرسوم.

إذا تبين من خلال التقييم القبلي أن المشروع لا يمكن إنجازه في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تخبر السلطة المختصة المعنية صاحب الفكرة كتابة ولا تتحمل بالتالي أية مسؤولية تجاه صاحب الفكرة.

المادة 40

يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تلجأ إلى المسطرة التفاوضية مع صاحب الفكرة إذا تبين من خلال التقييم القبلي أن العرض التلقائي:

- يستجيب لحاجة استعجالية؛

- له صبغة ابتكارية؛

- يتسم بالتنافسية على المستوى المالي.

يتضمن نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص العناصر التالية :

- (أ) هوية السلطة المختصة المعنية والشريك الخاص ومراجعتها؛  
 (ب) موضوع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛  
 (ت) الخصائص الرئيسية للأشغال أو البنيات التحتية أو الخدمات التي يجب إنجازها في إطار العقد؛  
 (ث) الكلفة الإجمالية للمشروع؛  
 (ج) طريقة إبرام العقد المختارة. ويجب على السلطة المختصة المعنية في حالة اختيارها للمسطرة التفاوضية دون إشهار مسبق و/أو نظام الدعوة إلى المنافسة، تبرير ذلك؛

- (ح) معايير إسناد العقد ؛  
 (خ) عدد العروض المسلمة ؛  
 (د) تاريخ توقيع العقد ومدته ؛  
 (ذ) مقتضيات العقد، غير تلك التي كانت موضوع اتفاق مع الشريك الخاص من أجل عدم نشرها.

يمكن عدم نشر بعض المعلومات الرئيسية حول إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذا تبين أن الكشف عنها من شأنه أن يكون مخالفا للمصلحة العامة أو من شأنه أن يخل بالمصالح التجارية المشروعة للفاعلين الاقتصاديين العموميين أو الخواص. يلحق بهذا المرسوم نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

## الباب الثامن

### مقتضيات نهائية

#### المادة 43

يعهد إلى وزير الاقتصاد والمالية بتنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء : محمد بوسعيد.

يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تقوم بإبرام اتفاق مع صاحب الفكرة. ويحدد هذا الاتفاق خصوصا كفاءات وأجل التفاوض حول العرض المقترح. ويحدد أجل التفاوض في أربعة (4) أشهر على الأكثر، ويمكن تمديده، عند الضرورة، بثلاثة (3) أشهر إضافية على الأكثر.

يمكن أيضا للسلطة المختصة المعنية، في حال فشل المسطرة التفاوضية مع صاحب الفكرة، القيام بطرح مسطرة الحوار التنافسي أو طلب العروض المفتوح أو طلب العروض بالانتقاء المسبق، طبقا لمقتضيات هذا المرسوم.

#### المادة 41

تطبيقا للمادة 9 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، تحدد هذه المادة شروط دفع المنحة الجزافية في إطار العرض التلقائي.

إذا قررت السلطة المختصة المعنية بعد تلقيها عرضا تلقائيا طرح مسطرة طلب العروض المفتوح أو طلب العروض بالانتقاء المسبق أو الحوار التنافسي، يمكن لصاحب الفكرة، إذا ما تم إسناد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مترشح آخر، الاستفادة من منحة جزافية لا يمكن الجمع بينها وبين المنحة المقدمة في إطار الحوار التنافسي المنصوص عليها في المادة 5 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، بشرط أن يكون قد قدم عرضا نهائيا ومقبولا وفق معايير الاختيار المحددة من طرف السلطة المختصة المعنية.

يتم تحديد مبلغ المنحة الجزافية بناء على مقرر مشترك يتم اتخاذه من طرف السلطة المختصة المعنية والوزير المكلف بالمالية، والذي يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار النفقات الملزم بها والمبررة بكيفية قانونية من طرف صاحب الفكرة والمستوى الابتكاري للعرض.

إذا قررت السلطة المختصة المعنية، بعد تلقيها عرضا تلقائيا، طرح المسطرة التفاوضية، لا يستفيد صاحب الفكرة من أية منحة إذا لم يتم اختياره.

## الباب السابع

### نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

#### المادة 42

تطبيقا للمادة 11 من القانون رقم 86.12 المشار إليه أعلاه، تقوم السلطة المختصة المعنية بنشر مستخرج من العقد، مرفوقا عند الاقتضاء بالنسبة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تبرمها الدولة بمرسوم المصادقة عليه، في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة إخبارية أخرى، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية.

\*

\*

\*

**Annexe - Modèle d'extrait du contrat de Partenariat Public Privé (PPP)**  
ملحق - نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

## Section I : Personne Publique

## الفرع I : الشخص العام

Nom officiel :		الإسم الرسمي :	
.....		.....	
.....		.....	
.....		.....	
Adresse postale :		العنوان :	
.....		البريدي	
.....		.....	
.....		.....	
Ville : ..... المدينة :	Code postal: ..... رقم الرمز البريدي :	Pays: ..... البلد :	
E-mail: .....	العنوان الإلكتروني:	Téléphone/ Fax: .....	
.....		الهاتف / الفاكس :	
.....		.....	
Type de la Personne Publique :		صفة الشخص العام :	
(cocher la case concernée)		(ضع علامة على الخانة المناسبة)	
Etat <input type="radio"/> الدولة			
Etablissement Public de l'Etat <input type="radio"/> مؤسسة عمومية تابعة للدولة	Ministère de tutelle	الوزارة الوصية	
Entreprise Publique <input type="radio"/> مقاوله عمومية	Ministère de tutelle	الوزارة الوصية	

## Section II: Objet du Contrat

## الفرع II : موضوع العقد

Intitulé du Projet :	تعريف المشروع :
Consistance de la Mission Globale du Projet (cocher la case concernée)	خصائص المهمة الشاملة في إطار المشروع (ضع علامة على الخانة المناسبة)
Conception <input type="radio"/>	التصميم
Financement total <input type="radio"/>	التمويل الكلي
Financement partiel <input type="radio"/>	التمويل الجزئي
Construction <input type="radio"/>	البناء
Réhabilitation <input type="radio"/>	إعادة التأهيل
Maintenance <input type="radio"/>	الصيانة

Exploitation <input type="radio"/> الاستغلال	
Caractéristiques des travaux ou infrastructures ou services réalisés dans le cadre du contrat	خاصيات المنشآت أو البنيات التحتية أو الخدمات المنجزة في إطار العقد
..... ..... .....	
Coût Global du Projet :	القيمة الإجمالية للمشروع : .....
Lieu d'exécution du Projet :	مكان إنجاز المشروع : .....
Date de signature du Contrat PPP :	تاريخ توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص : [ ] / [ ] / [ ] [ ] [ ]
Durée du contrat PPP :	مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص : [ ]

## Section III : Procédure de Passation

## الفرع III : مسطرة الإبرام

Type de Procédure :	طبيعة المسطرة :
(cocher la case concernée)	(ضع علامة على الخانة المناسبة)
Dialogue Compétitif <input type="radio"/>	الحوار التنافسي <input type="radio"/>
Appel d'Offres Ouvert <input type="radio"/>	طلب العروض المفتوح <input type="radio"/>
Appel d'Offres avec Présélection <input type="radio"/>	طلب العروض بالانتقاء المسبق <input type="radio"/>
Procédure Négociée <input type="radio"/>	المسطرة التفاوضية <input type="radio"/>
Nombre des offres reçues :	عدد العروض المتوصل بها :
.....	.....
.....	.....
.....	.....
Observations :	ملاحظات :
.....	.....
.....	.....
.....	.....

## Section IV : Critères d'Attribution du Contrat

## الفرع IV : معايير إسناد العقد

Critères	المعايير	Pondération	نسبة الترجيح
.....	.....		[ ]
.....	.....		[ ]
.....	.....		[ ]



.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]
.....	[ ]

## Section V: Partenaire Privé

## الفرع V : الشريك الخاص

Nom de l'opérateur économique auquel le Contrat a été attribué : .....		اسم الفاعل الإقتصادي نائل العقد : .....
Nom officiel : .....		الإسم الرسمي : .....
Adresse postale : .....		العنوان البريدي : .....
Ville : ..... المدينة : .....	Code postal: ..... رقم الرمز البريدي : .....	Pays: ..... البلد : .....
E-mail: .....		Téléphone/ Fax: .....
.....		الهاتف / الفاكس : .....
.....		.....
.....		.....

## Section VI : Information sur la Sous-Traitance

## الفرع VI : معلومات حول التعاقد من الباطن

Valeur ou pourcentage de la part des missions sous-traitées dans le cadre du Contrat PPP :	قيمة أو نسبة المهام المتعاقد بشأنها من الباطن في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :
- Valeur hors TVA : [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]	- القيمة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة
- Pourcentage sur la totalité du contrat PPP [ ] (%)	- النسبة المئوية من إجمالي عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

## Section VII : Autres informations

## الفرع VII : معلومات أخرى

.....	.....
.....	.....

.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....

رسم ما يلي :

#### المادة الأولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم، والمبرم بتاريخ 5 ماي 2015 بين المملكة المغربية ومؤسسة KFW، لضمان قرض بمبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون أورو (324.000.000 أورو) منحتة المؤسسة المذكورة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، لتمويل مشروع «مركب الطاقة الشمسية بورزازات - مشروع برج الطاقة الشمسية محطة نور III».

#### المادة الثانية

يعهد بتنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الاقتصاد والمالية.

وحرر بالرباط في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015).

الإمضاء: عبد الإله ابن كبران.

وقعه بالعطف:

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: محمد بوسعيد.

مرسوم رقم 2.15.378 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015)

بالموافقة على العقد المبرم بتاريخ 5 ماي 2015 بين المملكة المغربية ومؤسسة KFW، لضمان قرض بمبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون أورو (324.000.000 أورو) منحتة المؤسسة المذكورة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، لتمويل مشروع «مركب الطاقة الشمسية بورزازات - مشروع برج الطاقة الشمسية محطة نور III».

رئيس الحكومة،

بناء على البند 1 بالفصل 41 من قانون المالية لسنة 1982 رقم

26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ

5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982)؛

وباقترح من وزير الاقتصاد والمالية،

تقوم الكتابة الدائمة، بعد دراسة الطلبات المشار إليها في البندين (د و هـ) من هذه المادة، بموافاة اللجنة الوطنية بهذه الطلبات مرفقة بالخلاصات التي انتهت إليها، قصد البت فيها.

#### المادة الثامنة

تضع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية رهن الكتابة الدائمة للجنة الوطنية الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتمكينها من القيام بمهامها في أحسن الظروف.

#### المادة التاسعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وحرر بالرباط في 29 من ذي الحجة 1442 (9 أغسطس 2021).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة،

الإمضاء: محمد بنشعبون.

مرسوم رقم 2.20.704 صادر في 29 من ذي الحجة 1442 (9 أغسطس 2021) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.45 الصادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما الفصلين 89 و92 منه؛

وعلى القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.18، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.04 بتاريخ 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.45 الصادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

وعلى المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 17 من شوال 1437 (22 يوليو 2016) بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبات العمومية، كما تم تغييره وتتميمه؛

وباقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية؛

يتم، وفق الأشكال نفسها، تحيين مشروع البرنامج السنوي و/أو المتعدد السنوات للمشاريع التي يمكن أن تكون موضوع عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص.

#### المادة السادسة

من أجل مساعدتها في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها، يمكن للجنة الوطنية إحداث لجان تقنية أو مجموعات عمل لدراسة قضايا معينة.

تحدد تركيبة ومهام اللجان التقنية ومجموعات العمل المحدثة بقرار للجنة الوطنية.

#### المادة السابعة

تضطلع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بمهام الكتابة الدائمة للجنة الوطنية.

ولهذا الغرض، تتولى، على وجه الخصوص، القيام بما يلي:

(أ) تحضير اجتماعات اللجنة الوطنية وتنظيمها وإعداد محاضرها؛  
(ب) وضع مشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة الوطنية وعرضه على الرئيس قصد المصادقة عليه؛

(ج) القيام، طبقاً لأحكام المادة 5 أعلاه، بإعداد مشروع البرنامج السنوي و/أو المتعدد السنوات أو هما معاً للمشاريع التي يمكن أن تكون موضوع عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(د) تلقي ودراسة طلبات الترخيص بالجوء إلى المسطرة التفاوضية، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 7 وفي البند (د) من الفقرة الثانية من المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12؛

(هـ) تلقي ودراسة طلبات الترخيص الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 28.3 من القانون السالف الذكر رقم 86.12؛

(و) اقتراح مشروع عتبة الاستثمار المنصوص عليه في البند (ج) من الفقرة الثانية من المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12، بعد استشارة الأشخاص العامين المعنيين وأخذاً بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع من قطاعات الأنشطة، وعرضه على اللجنة الوطنية قصد دراسته والمصادقة عليه؛

(ز) تتبع تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية؛

(ح) تنسيق وتبعية أشغال اللجان التقنية ومجموعات العمل المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه؛

(ط) مسك أرشيف اللجنة الوطنية وحفظه؛

(ي) إعداد تقرير سنوي حول حصيلة أشغال اللجنة الوطنية، وإحالاته إلى الرئيس وأعضاء اللجنة المذكورة.

«يجب أن يتضمن هذا التقرير العناصر التالية :

« - سياق المشروع وخصائصه .....

.....»

.....»

.....»

« - متطلبات ..... المستدامة ؛

« - الوضع القانوني للوعاء العقاري المراد تعبئته، عند الاقتضاء ؛

« - التركيب المالي للمشروع وطرق تمويله.

«يمكن أن يشمل التقييم القبلي ..... من أجل إنجاز المشروع.»

«يجب أن يصادق على تقرير التقييم القبلي من لدن الوزير المكلف بالمالية.»

«ولهذا الغرض، يحال تقرير التقييم القبلي إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتأكد من جدوى إنجاز المشروع المعني في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«يتخذ الوزير المكلف بالمالية قراره داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ التوصل بتقرير التقييم القبلي.»

«ويمكن، عند الاقتضاء، تمديد هذا الأجل، بعد إبلاغ السلطة المختصة المعنية بذلك، لمدة شهرين على الأكثر.»

«يقوم الوزير المكلف بالمالية بتبليغ قراره إلى السلطة المختصة، بعد استطلاع رأي اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة 5 أدناه.»

«بناء على قرار المصادقة الصادر عن الوزير المكلف بالمالية، يمكن للسلطة المختصة ..... وفق المسطرة التفاوضية.»

«المادة 5. - تحدث لدى الوزير المكلف بالمالية لجنة وزارية تحت اسم «اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص»، يشار إليها في هذا المرسوم باسم «اللجنة الوزارية».

«مع مراعاة الاختصاصات الموكولة إلى اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليها في المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12، تتولى اللجنة الوزارية :

«- إبداء رأيها المعلن في شأن تقرير التقييم القبلي الذي تعده السلطة المختصة المعنية ؛

«- إبداء رأيها في إجراءات تمديد الإقصاء طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 24 من هذا المرسوم ؛

«- الرد على أي طلب توضيح يتعلق بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

«- دراسة كل قضية تتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحيلها إليها الوزير المكلف بالمالية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 من ذي الحجة 1442 (27 يوليو 2021)،

رسم ما يلي :

### المادة الأولى

يغير ويتمم، على النحو التالي، عنوان وأحكام المواد الأولى و 2 و 4 و 5 و 7 و 8 و 10 و 11 و 12 و 13 (II) و 14 و 16 (I) و 21 و 23 (الفقرة الثانية) و 24 و 35 و 37 و 39 و 40 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.45 :

«المرسوم رقم 2.15.45 الصادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) «المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخاصة بالدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.»

«المادة الأولى. - تطبيقاً لأحكام المواد 2 و 4 و 5 و 8 و 9 و 11 و 28.1 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 86.12، يحدد هذا المرسوم لفائدة الأشخاص العموميين المنصوص عليهم في (أ) و (ج) من البند 1 من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون نفسه :

«- شروط و كفاءات إجراء التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتصديق عليها؛

«- شروط وكفاءات ..... بالتأهيل المسبق للمترشحين ؛

«- المعايير التي يتم وفقها منح الترخيص باللجوء إلى المسطرة التفاوضية من لدن اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليها في المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12 ؛

«- كفاءات تحديد المنحة ..... التنافسي ؛

«- إجراءات ..... الأصل الوطني للمنتوج ؛

«- شروط وكفاءات إيداع مشروع ..... العرض التلقائي ؛

«- كفاءات حساب فوائد التأخير وأدائها ؛

«- نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«المادة 2. - يقصد في مدلول ..... الذي يتصرف باسم الأشخاص العموميين المنصوص عليهم في (أ) و (ج) من البند 1 من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون السالف الذكر رقم 86.12.»

«المادة 4. - مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند (ج) من المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12، يتعين على السلطة المختصة المعنية إجراء تقييم قبلي قبل الإعلان عن مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«يكون التقييم القبلي موضوع تقرير مفصل تعده السلطة المختصة. يتضمن هذا التقرير تحليلاً مقارناً لباقي أشكال إنجاز المشروع لتسويق اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«ولهذا الغرض، يشارك أعضاء لجنة الإشراف في جميع مراحل  
«مسطرة إبرام عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

«تتألف لجنة الإشراف، تحت رئاسة السلطة المختصة، من  
«الأعضاء التاليين بيانهم :

«- ثلاثة (3) ممثلين عن السلطة المختصة المعنية بالمشروع، من  
«ضمنهم الرئيس؛

«- ممثل عن مديرية المنشآت العامة والخصوصية التابعة للوزارة  
«المكلفة بالمالية ؛

«- ممثل عن مديرية الميزانية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ؛

«- ممثل عن الخزينة العامة للمملكة التابعة للوزارة المكلفة بالمالية،  
«عندما يكون الشخص العام المعني هو الدولة.

«يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تستعين بأي خبير أو مستشار  
«ترى فائدة في مشاركته.

«يمكن للجنة الإشراف أن تعين .....  
(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 11-. يتضمن إعلان الإشراف .....  
«البيانات التالية :

«أ) هوية السلطة المختصة المعنية وعنوانها ورقم هاتفها ؛

«ب) موضوع مشروع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص،  
«مع بيان الخصائص الرئيسية للمنشأة أو البنية التحتية أو المعدات  
«أو الممتلكات غير المادية أو الخدمات المزمع إنجازها في إطار العقد  
«المذكور ؛

«ت) مكان تنفيذ ..... العام والخاص؛

«.....»

«.....»

«.....»

«ر) عنوان الموقع ..... إعلان الإشراف.

«يمكن للسلطة المختصة المعنية، أن تقوم، بصفة استثنائية،  
«داخل أجل المخصص للنشر، بإدخال تغييرات على إعلان الإشراف  
«دون تغيير موضوع مشروع عقد الشراكة بين القطاعين العام  
«والخاص. إذا كانت هذه التغييرات تستوجب إعلانا تصحيحيا، فإن  
«هذا الإعلان ينشر طبقا لأحكام المادة 12 أدناه.

«- رفع كل مقترح أو توصية إلى الوزير المكلف بالمالية من شأنه  
«تحسين الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين  
«العام والخاص.

«تضمن الآراء الصادرة عن اللجنة الوزارية ..... الوزير  
«المكلف بالمالية.»

«المادة 7. - تتم دعوة اللجنة الوزارية بمبادرة من رئيسها  
«..... من دراسة الوثائق المتعلقة بجدول الأعمال.

«تداول اللجنة الوزارية، بصورة صحيحة، بحضور خمسة (5)  
«من أعضائها على الأقل.

«تبت اللجنة الوزارية في القضايا المدرجة في جدول أعمالها بأغلبية  
«الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي  
«يكون فيه الرئيس.

«يوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون على محاضر اجتماعات  
«اللجنة الوزارية.

«المادة 8. - تتولى مديرية المنشآت العامة والخصوصية التابعة  
«للوزارة المكلفة بالمالية مهام الكتابة الدائمة للجنة الوزارية.

«ولهذا الغرض، تضطلع، على وجه الخصوص، بالمهام التالية :  
«- تحضير وتنظيم اجتماعات اللجنة الوزارية وإعداد محاضرها ؛  
«- إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة الوزارية وعرضه  
«على الرئيس قصد المصادقة عليه ؛

«- تلقي تقارير التقييم القبلي وطلبات التوضيح المتعلقة بمشاريع  
«الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعرضها على اللجنة  
«الوزارية قصد إبداء الرأي في شأنها ؛

«- إعداد ملخصات لتقارير التقييم القبلي المعروضة على اللجنة  
«الوزارية ؛

«- تديير سجل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي  
«يتضمن قائمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص،  
«وعند الاقتضاء، عقودها الملحقة الموقعة، موزعة حسب  
«القطاع والشخص العمومي المتعاقد ؛

«- مسك آراء اللجنة الوزارية وحفظها.

«يمكن للمديرية ..... اللجنة الوزارية،  
«وبطلب منها.»

«المادة 10. - بعد توصلها بقرار المصادقة المنصوص عليه في المادة 4  
«من هذا المرسوم، تقوم السلطة المختصة المعنية بإحداث لجنة  
«الإشراف على مشروع ..... تشوب هذه المسطرة.

«أ) تسمية الشركة، وشكلها القانوني، ومبلغ رأسمالها، ومقرها الاجتماعي، والاسم العائلي والشخصي للشخص المخول له التصرف باسمها، ومحل سكنه، والصفة التي يتصرف بها، والصلاحيات الموكولة إليه؛

«ب) رقم القيد في السجل التجاري، ورقم الضريبة المهنية، ورقم التعريف الموحد للمقاول، ورقم التعريف الضريبي، وبيان الهوية البنكية، ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في أي هيئة للاحتياط الاجتماعي بالنسبة إلى المترشحين المقيمين بالمغرب؛

«ج) التزام المترشح بتغطية الأخطار المترتبة على نشاطه المهني بعقد تأمين، وذلك وفق الشروط المحددة في دفاتر التحملات؛

«د) إسهام المترشح بأنه لا يوجد في حالة تصفية قضائية أو تسوية قضائية، وإذا كان في حالة تسوية قضائية، بأنه مرخص له من لدن السلطة القضائية المختصة بمتابعة مزاوله نشاطه؛

«هـ) التزام المترشح بالأداء، بنفسه أو بواسطة أي شخص آخر، بأفعال الغش أو إرشاء الأشخاص المتدخلين، بأي صفة كانت، في مختلف مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتديريها وتنفيذها؛

«و) إسهام المترشح بأنه لا يوجد في حالة تنازع المصالح؛

«ز) الإسهام بصحة المعلومات الواردة في التصريح بالشرف وفي الوثائق المضمنة في ملف طلبه، تحت طائلة تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 24 من هذا المرسوم.

«2- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل لاتفاقية ..... تجمع.»

«المادة 21- يجوز للسلطة المختصة المعنية أن تصرح، بموجب قرار معلل وموقع من لدنها، بعدم جدوى المسطرة في إحدى الحالات التالية:

«أ) إذا لم يتم تقديم .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 23 (الفقرة الثانية). - ويسري الأمر نفسه على أي شخص تتم دعوته للمشاركة في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

«المادة 24- في حالة إداء مترشح بتصريح بالشرف يتضمن معلومات غير صحيحة أو وثائق مزورة أو إذا ثبت ارتكابه لأعمال غش أو رشوة، تتخذ في حقه إحدى العقوبات التأديبية، وذلك بصرف النظر، عند الاقتضاء، عن المتابعات الجنائية:

«يحدد نظام الدعوة إلى المنافسة ..... الإسهام.

«المادة 12- ينشر إعلان الإسهام .....

«..... في ثاني جريدة صدرت.

«غير أنه يمكن للسلطة المختصة، فيما يخص مسطرة الحوار التنافسي، تمديد فترة الثلاثين (30) يوماً بناءً على طلب معلل من متنافس واحد أو أكثر.

«عندما لا يمكن تقديم العروض إلا بعد زيارة ..... (الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 13 - II- يقدم ملف الاستشارة ..... والوثائق التقنية بقرار صادر عن السلطة المختصة المعنية.

«يمكن للسلطة المختصة أن تقوم، بصفة استثنائية، بإدخال تغييرات على ملف الاستشارة دون تغيير موضوع مشروع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتم إبلاغ هذه التغييرات في وقت واحد ..... (الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 14- يمكن للمترشحين ..... منفردة أو في إطار ..... في إطار شركة خاضعة للقانون المغربي يتم تكوينها خصيصاً بهدف الإسهام.

«لا يجوز للسلطة المختصة ..... على التجمعات.

«يتعين على السلطة المختصة أن تشرط أن يقوم نائل عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتكوين شركة خاضعة للقانون المغربي.

«يجب التوقيع على الوثائق ..... مسطرة إبرام العقد.»

«المادة 16 - I. يتعين على كل مترشح أن يقدم، لدعم ترشيحه، الوثائق التالية:

«1- تصريحاً بالشرف يتضمن البيانات التالية:

«ويمكن للسلطة المختصة المعنية أيضا من أجل مقارنة .....  
.....المعايير التالية :

«- جزء الأعمال التي .....  
(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 37 -. مع مراعاة احترام حقوق الملكية الفكرية، يمكن لكل  
صاحب فكرة.....  
(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 39-. في حالة ما إذا كان العرض التلقائي يستجيب.....  
طبعا للشروط المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا المرسوم، مع مراعاة  
«الأحكام المنصوص عليها في البند ج) من المادة 28.1 من القانون السالف  
الذكر رقم 86.12.

«إذا تبين من خلال التقييم القبلي .....  
(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 40-. مع مراعاة أحكام المادة 7 من القانون السالف الذكر  
رقم 86.12، يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تلجأ إلى المسطرة  
«التفاوضية إذا تبين من خلال التقييم القبلي أن العرض التلقائي  
يعتبر تنافسيا على المستوى التقني والاقتصادي والمالي.

«يمكن للسلطة المختصة المعنية أن تقوم بإبرام اتفاق مع صاحب  
«الفكرة. ويحدد هذا الاتفاق .....  
(الباقي لا تغيير فيه.)

#### المادة الثانية

تنسخ وتعوض، على النحو التالي، أحكام المادة 6 من المرسوم السالف  
الذكر رقم 2.15.45 :

«المادة 6-. تضم اللجنة الوزارية الأعضاء التالي بياهم :

«أ) أربعة (4) ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، من  
«ضمهم الرئيس :

«ب) ممثل عن الوزارة المكلفة بالتجهيز والنقل واللوجيستيك  
«والماء أو من ينوب عنه؛

«ج) ممثل عن الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن والبيئة أو من ينوب  
«عنه ؛

«د) ممثل عن الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري والتنمية  
«القروية أو من ينوب عنه ؛

«ه) ممثل عن الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة والاقتصاد  
«الأخضر والرقي أو من ينوب عنه.

«أ) الإقصاء المؤقت للمترشح من المشاركة في مساطر إبرام عقود  
«المشاركة بين القطاعين العام والخاص بمقرر للسلطة الحكومية  
«المعنية بالنسبة إلى عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص  
«المبرمة من لدن الدولة أو بمقرر للسلطة الحكومية الوصية بالنسبة  
«إلى عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص المبرمة من لدن  
«المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية ؛

«ب) الإقصاء النهائي للمترشح من المشاركة في مساطر إبرام عقود  
«المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفق الكيفيات المنصوص  
«عليها في البند أ) من هذه المادة.

«يمكن تمديد مفعول هذا الإقصاء ليشمل جميع عقود المشاركة بين  
«القطاعين العام والخاص المبرمة من لدن الدولة والمؤسسات  
«العمومية والمقاولات العمومية بمقرر لرئيس الحكومة باقتراح  
«من الوزير المكلف بالمالية، وذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الوزارية  
«المنصوص عليها في المادة 5 من هذا المرسوم.

«في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة، يدعى سلفا المترشح  
«الذي تبلغ إليه ..... خمسة عشر (15) يوما.

«يجب أن تكون المقررات المنصوص عليها في هذه المادة معللة وأن  
«تبلغ إلى المترشح المعني.

«بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، تنشر المقررات المنصوص  
«عليها أعلاه في بوابة الصفقات العمومية.»

«المادة 35-. تطبيقا لأحكام المادة 8 من القانون .....  
«ذات الأصل الوطني.

«قصد إجراء مقارنة بين العروض المقدمة من لدن المقاولات  
«الوطنية والأجنبية، تمنح أفضلية للعروض المقدمة من لدن  
«المقاولات الوطنية.

«لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، تضاف إلى مبالغ  
«العروض المقدمة من لدن المقاولات الأجنبية:

«- نسبة مئوية تتراوح بين 15٪ كحد أقصى و5٪ كحد أدنى بالنسبة  
«إلى المشاريع التي تقل كلفتها التقديرية أو تساوي مائتي مليون  
«(200.000.000) درهم؛

«- نسبة مئوية تتراوح بين 5٪ كحد أقصى و2٪ كحد أدنى بالنسبة إلى  
«المشاريع التي تزيد كلفتها التقديرية عن مائتي مليون (200.000.000)  
«درهم.

«يحدد نظام الدعوة إلى المنافسة النسبة المئوية التي يتعين تطبيقها  
«لمقارنة العروض المقدمة أثناء تقييمها.

«المادة 33 المكررة مرتين. - يمكن للسلطة المختصة، إذا استلزم مستوى تعقيد المشروع ذلك، أن تلجأ، قبل الشروع في مساطر إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى مسطرة التأهيل المسبق للمترشحين.»

«تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.»

«المادة 42 المكررة. - يحدد أجل أداء المبلغ المستحق لفائدة صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ستين (60) يوما من تاريخ استحقاق هذا المبلغ، كما هو محدد في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«يوقف أجل الأداء المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يتم الأمر بدفع المبلغ المستحق أو أدائه، حسب الحالة، لأسباب ترجع إلى صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذه الحالة، يقوم الشخص العام المعني بتوجيه رسالة، بأي وسيلة اتصال ذات تاريخ مؤكد، إلى صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتضمن جميع الأسباب التي حالت دون الأمر بدفع المبلغ المستحق أو أدائه، حسب الحالة.»

«يستأنف احتساب أجل الأداء ابتداء من تاريخ انتفاء الأسباب التي حالت دون الأمر بدفع المبلغ المستحق أو أدائه، حسب الحالة.»

«يترتب، بقوة القانون، على عدم أداء المبلغ المستحق داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة دفع فوائد عن التأخير لفائدة صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«تسري الفوائد عن التأخير ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ انصرام أجل الأداء إلى غاية تاريخ أداء أصل المبلغ المستحق لفائدة صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

«تحتسب فوائد التأخير على أساس أصل المبلغ الإجمالي أو المتبقي المستحق لفائدة صاحب عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع احتساب الرسوم.»

«يتم احتساب فوائد التأخير طبقاً لأحكام المادة 11 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.16.344.»

#### المادة الخامسة

ينسخ ويعوض، على النحو التالي، نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الملحق بالمرسوم السالف الذكر رقم 2.15.45:

«يجب أن يكون ممثلو السلطات الحكومية المنصوص عليهم في البنود ب) و ج) ود) وه) أعلاه على الأقل من رتبة مدير إدارة مركزية.»

«يعين أعضاء اللجنة الوزارية المنصوص عليهم في البنود ب) و ج) ود) وه) أعلاه ومن ينوب عنهم بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من السلطات الحكومية المكلفة بالقطاعات الوزارية المعنية. إذا تغيب أحد هؤلاء الأعضاء أو حال مانع دون حضوره، ناب عنه نائبه.»

«يعين أعضاء اللجنة الوزارية المنصوص عليهم في البند أ) أعلاه بقرار للوزير المكلف بالمالية.»

«إذا تغيب الرئيس أو حال مانع دون حضوره، أمكن له أن ينيب عنه أحد ممثلي السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.»

«يدعو الرئيس السلطة المختصة المعنية بالمشروع إلى تقديم تقرير التقييم القبلي وتقديم أي معلومات إضافية أو إيضاحات أو تدقيقات في شأنه إلى أعضاء اللجنة الوزارية.»

«كما يجوز له دعوة ممثل أي سلطة حكومية أو أي خبير أو مستشار يرى فائدة في حضوره للمشاركة، بصفة استشارية، في اجتماعات اللجنة الوزارية.»

#### المادة الثالثة

يغير، على النحو التالي، عنوان الباب الثامن من المرسوم السالف الذكر رقم 2.15.45:

«أحكام متفرقة ونهائية.»

#### المادة الرابعة

تتمم أحكام المرسوم السالف الذكر رقم 2.15.45 بالمادتين 33 المكررة و 33 المكررة مرتين و 42 المكررة:

«المادة 33 المكررة. - تطبيقاً لأحكام البند د) من الفقرة الثانية من المادة 28.1 من القانون السالف الذكر رقم 86.12، يمكن للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن ترخص للشخص العمومي المعني باللجوء إلى المسطرة التفاوضية بالنسبة إلى المشاريع ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي الاستراتيجي التي تستوفي أحد المعايير التالية:

-> إحداث مناصب شغل مباشرة وقارة خلال مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

-> القيام بتمويل كلي للشطر المتعلق بإنجاز المشروع؛

-> تنمية الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية؛

-> نقل التكنولوجيا.



## « ملحق - نموذج مستخرج عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص »

## Section I: Personne Publique

## الفرع I: الشخص العام

<b>Nom officiel :</b> ..... ..... .....		<b>الإسم الرسمي :</b> ..... ..... .....	
<b>Adresse postale:</b> ..... ..... .....			
<b>Ville :</b> ..... <b>المدينة :</b> .....		<b>Code postal:</b> ..... <b>رقم الرمز البريدي:</b> .....	
<b>E-mail:</b> ..... .....		<b>العنوان الإلكتروني:</b> ..... .....	
<b>Pays:</b> ..... <b>البلد :</b> .....		<b>Téléphone :</b> ..... <b>الهاتف :</b> .....	
<b>Fax:</b> ..... <b>الفاكس:</b> .....		<b>.....</b>	
<b>Type de Personne Publique :</b> ..... <b>صفة الشخص العام :</b> .....			
<i>(cocher la case concernée)</i> ..... <i>(ضع علامة على الخانة المناسبة)</i> .....			
<b>L'Etat</b> / <b>الدولة</b> <input type="radio"/>		<b>Etablissement Public</b> / <b>مؤسسة عمومية</b> <input type="radio"/>	
..... .....		..... .....	
<b>Ministère de tutelle</b> / <b>الوزارة الوصية</b> <input type="radio"/>		<b>Entreprise Publique</b> / <b>مقولة عمومية</b> <input type="radio"/>	
..... .....		..... .....	

## Section II: Objet du Contrat

## الفرع II: موضوع العقد

<b>Intitulé du Projet :</b>	تسمية المشروع :
<b>Consistance de la Mission Globale du Projet</b> (cocher la case concernée)	خاصيات المهمة الشاملة في إطار المشروع (ضع علامة على الخانة المناسبة)
<p>Conception <input type="radio"/> التصميم</p> <p>Financement total <input type="radio"/> التمويل الكلي</p> <p>Financement partiel <input type="radio"/> التمويل الجزئي</p> <p>Construction <input type="radio"/> البناء</p> <p>Réhabilitation <input type="radio"/> إعادة التأهيل</p> <p>Maintenance <input type="radio"/> الصيانة</p> <p>Exploitation <input type="radio"/> الاستغلال</p>	
<b>Caractéristiques des travaux ou infrastructures</b> ou services réalisés dans le cadre du contrat de partenariat	خاصيات المنشآت أو البنيات التحتية أو الخدمات المنجزة في إطار عقد الشراكة
<p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	
<b>Coût Global du projet :</b> .....	القيمة الإجمالية للمشروع :
<b>Lieu d'exécution du Projet :</b> .....	مكان إنجاز المشروع :
<b>Date de signature du Contrat PPP :</b>	تاريخ توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :
	[[ ] / [ ] / [ ] [ ] [ ]
<b>Durée du contrat PPP :</b>	مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :
	[ ]

## Section III : Procédure de Passation

## الفرع III: مسطرة الإبرام

<b>Type de Procédure :</b>	طبيعة المسطرة :
(cocher la case concernée)	(ضع علامة على الخانة المناسبة)
<p>Dialogue Compétitif <input type="radio"/> الحوار التنافسي</p> <p>Appel d'Offres Ouvert <input type="radio"/> طلب العروض المفتوح</p> <p>Appel d'Offres avec Présélection <input type="radio"/> طلب العروض بالانتقاء المسبق</p> <p>Procédure Négociée <input type="radio"/> المسطرة التفاوضية</p>	
<b>Nombre des offres reçues :</b>	عدد العروض المتوصل بها :
.....	.....
<b>Observations :</b>	ملاحظات :
.....	.....

## Section IV : Critères d'Attribution du Contrat

## الفرع IV : معايير إسناد العقد

Critères	المعايير	Pondération	نسبة الترجيح
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]
.....			[ ]

## Section V: Partenaire Privé

## الفرع V : الشريك الخاص

Nom de l'opérateur économique auquel le Contrat a été attribué :		اسم الفاعل الإقتصادي نائل العقد :	
Dénomination sociale de la société :		تسمية الشركة:	
Siège social de la société:		المقر الاجتماعي للشركة:	
Ville : .....: المدينة	Code postal: .....: رقم الرمز البريدي	Nationalité: .....: الجنسية	
E-mail: .....	العنوان الإلكتروني:	Téléphone/ Fax: .....: الهاتف / الفاكس	
ICE :.....	التعريف الموحد للمقولة:	IF : .....: التعريف الضريبي	

**Section VI : Information sur la Sous-Traitance****الفرع VI : معلومات حول التعاقد من الباطن**

Valeur ou pourcentage de la part des missions sous-traitées dans le cadre du Contrat PPP :

قيمة أو نسبة المهام المتعاقد بشأنها من الباطن في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

- Valeur hors TVA: [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]
- Pourcentage sur la totalité du contrat PPP [ ] (%)

- القيمة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة
- النسبة المئوية من إجمالي عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

**Section VII : Autres informations****الفرع VII : معلومات أخرى**

.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....

المادة السادسة. - يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وحرر بالرباط في 29 من ذي الحجة 1442 (9 أغسطس 2021).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة،

الإمضاء : محمد بنشعبون.